مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

دراسات

رجب ١٤٤٤هـ / فبراير ٢٠٢٣م

المشهد السياسي في نيجيريا: الخارطة الحزبية والانتشار الجيو- إثني ورئاسات عام٢٠٢٣م

د. حكيم ألادي نجم الدين

باحث نيجيري،
ومدير مركز الأفارقة للدراسات والاستشارات، لاغوس- نيجيريا.

المشهد السياسي في نيجيريا: الخارطة الحزبية والانتشار الجيو- إثني ورئاسات عام٢٠٢٣م

د. حكيم ألادي نجم الدين

باحث نيجيري،
ومدير مركز الأفارقة للدراسات والاستشارات، لاغوس- نيجيريا.

ⓒ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٤٤هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

نجم الدين ، حكيم ألادي
المشهد السياسي في نيجيريا: الخارطة الحزبية والانتشار الجيو- إثني ورئاسات عام٢٠٢٣م. / حكيم ألادي نجم الدين. - الرياض، ١٤٤٤هـ

٢٨ ص، ١٦,٥ x ٢٣سم (دراسات؛ ٦٥)

ردمك: ٩٧٨_٦٠٣_٨٣٦٠_١٤_٩

١- نيجيريا - الاحوال السياسية أ. العنوان ب. السلسلة

ديوي ٣٢٠,٩٦٦٩ ١٤٤٤/٧١٣٤

رقم الإيداع: ١٤٤٤/٧١٣٤
ردمك: ٩٧٨_٦٠٣_٨٣٦٠_١٤_٩

تصميم وإخراج
محمد يوسف شريف

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه الدراسة ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

المحتويات

خلفية موجزة عن نيجيريا	٧
السياسة والسلطة في نيجيريا	٩
تشكّل الأحزاب السياسية	١١
الجمهورية الرابعة من منظور المواطن	١٥
رئاسات عام ٢٠٢٣: المترشحون والقضايا الرئيسة	١٨
المترشحون الرئيسون	١٨
قضايا رئيسة قد تحدد مسار انتخابات عام ٢٠٢٣م	٢٣
الخاتمة	٢٧

بدأت الحملات السياسية للانتخابات العامة في نيجيريا لعام ٢٠٢٣م، وهو ما يستدعي فهم خصائص العملية السياسية، والأحزاب الرئيسة المهيمنة، وكيف تشكّل المشهد الحالي، من خلال محطات مختلفة؛ شملت: فترات الانقلابات العسكرية، وتعاقب الأنظمة المدنية، وتصادم المصالح، التي غذَّت الصراعات بين المناطق والعرقيات، التي تتشكل منها دولة نيجيريا.

وعليه، فستتناول هذه الدراسة: سمات السياسة والسلطة في نيجيريا، وتقييم حكومات الجمهورية الرابعة (النظام السياسي الذي بدأ في عام ١٩٩٩م)، ودور الإثنية في اكتساب الدعم والسلطة، إضافة إلى ملفات مختصرة للمرشحين الرئيسين للرئاسات، في الانتخابات المزمع إجراؤها في ٢٥ فبراير عام ٢٠٢٣م، والقضايا البارزة التي قد تحدد مسارها.

خلفية موجزة عن نيجيريا

تقع جمهورية نيجيريا الاتحادية على الساحل الغربي لإفريقيا، وتضم أكثر من ٣٥٠ إثنية مختلفة؛ مما يجعلها بوتقة انصهار الثقافات[١]. وكانت كل واحدة من هذه الإثنيات - قبل الاستعمار - تعيش في عالمها الخاص، بين جانبي نهر النيجر الشمالي والجنوبي، على هيئة إمبراطوريات، وإمارات، وممالك، وأشكال نظم إدارية محلية أخرى، تميّزت بها كل من قبائل: يوروبا، وهوسا، وفولاني، وإيبو، وإيجاو، وإثنيات أخرى تعتبر «أقليات»، من حيث عدد المنتمين إليها، ومساحة الانتشار[٢].

وقد بدأت الفترة الاستعمارية - في الأماكن التي تعرف اليوم بـنيجيريا - في القرن الخامس عشر، من خلال ما يسمى: «تجارة الرقيق»، التي مهّد لها البرتغاليون. وكانت نيجيريا منطقة تجارية كبيرة، يطمح إليها الأوروبيون؛ حيث عزّزت التوترات بين المجموعات الإثنية والقبائل المختلفة، عمليةَ بيع «أسرى حرب». وبدأت عملية الإدارة الاستعمارية البريطانية في منطقة الغرب (أو إقليم جنوب الغرب، حسب التقسيم الجيوسياسي الحالي)، عندما هاجمت القوات البريطانية لاغوس في عام ١٨٥١م، وعزلت أحد ملوكها لأسباب سياسية واقتصادية. وأصبحت لاغوس مستوطنة التاج

(1) Toyin Falola and Matthew Heaton, *A History of Nigeria* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), 16-38.

(٢) حكيم نجم الدين، «تاريخ نيجيريا.. والطريق نحو الاستقلال»، حكيم نجم الدين، (٥، أكتوبر، ٢٠١٨م)، https://www.najimdeen.com/2018/10/history-of-nigeria-independence-1960.html.

البريطاني، في عام ١٨٦١م، كما وُضِعت تحت سيطرة «مستوطنة غربي إفريقيا»، التي وقعت في سيراليون، ثم «غولد كوست» (المعروفة اليوم بغانا)، خلال عامي ١٨٦٤ و ١٨٦٦م[٣].

وفي عام ١٨٨٦م، أصبحت لاغوس مستعمرة ومحمية، تتمتع بالحكم الذاتي، وزحفت الإدارة الاستعمارية البريطانية نحو الداخل؛ فاحتلّت الأراضي، وغزت الممالك، وسيطرت على المجتمعات المحلية. وقد شكّلت بريطانيا في عام ١٩٠٠م محميتين:

أ - «محمية جنوب نيجيريا»، التي شملت اتحاد محمية ساحل النيجر، والأراضي التي «استأجرتها» شركة النيجر الملكية، أسفل منطقة «لوكوجا»، على نهر النيجر.

ب - «محمية شمال نيجيريا»، التي غطّت الجزء الشمالي من دولة نيجيريا اليوم. وفي عام ١٩٠٦م، أضافت بريطانيا «مستعمرة لاغوس» إلى «محمية جنوب نيجيريا»، وأعادت تسميتها: «مستعمرة ومحمية جنوب نيجيريا»[٤].

على أن الإدارة البريطانية الكولونيالية في عام ١٩١٤م، دمجت المحميات الشمالية والجنوبية معًا، لتشكيل «محمية نيجيريا»، التي شهدت تطورات سياسية، بما في ذلك تأسيس الزعيم النيجيري «هوبرت ماكولاي»، أولَ حزب سياسي في نيجيريا في عام ١٩٢٣م، باسم: (الحزب الوطني الديمقراطي النيجيري NNDP) لتنظيم مجموعات المصالح المختلفة في لاغوس، تحت راية واحدة قادرة على التنافس سياسياً، وتحدّي الإدارة الكولونيالية. ونتج عن الأنشطة والحركات السياسية، لزعماء مناطق نيجيريا المختلفة وأحزابها، صدورُ دستور عام ١٩٥١م، لتطبيق النظام الإقليمي، ودستور عام ١٩٥٤م، الذي أرسى المبدأ الفيدرالي، كما حصلت بعض الأقاليم على الحكم الذاتي في عام ١٩٥٧م، والاستقلال التام لنيجيريا في ١ أكتوبر عام ١٩٦٠م[٥].

ومن الناحية الجغرافية والدينية؛ تتكون نيجيريا اليوم من ٣٦ ولاية، تتوزع في ستة أقاليم جيوسياسية: الشمال الأوسط، والشمال الشرقي، والشمال الغربي، والجنوب الغربي، والجنوب الشرقي، وأقصى الجنوب (South-South). وتعدّ أبوجا منطقة العاصمة الاتحادية في نيجيريا، ويقدر عدد سكان البلاد، بأكثر من ٢٠٠ مليون

(3) Falola and Heaton, *A History of Nigeria*, 114.

(٤) نجم الدين، «تاريخ نيجيريا.. والطريق نحو الاستقلال».

(٥) نجم الدين، «تاريخ نيجيريا.. والطريق نحو الاستقلال».

شخص؛[٦] أكثر من نصفهم مسلمون، وأزيد من ٤٠ مليون منهم مسيحيون، بينما النسبة المتبقية، هم من أتباع المعتقدات التقليدية، أو غير المنتمين إلى أي معتقد. ويهيمن الإسلام على شمالي نيجيريا، كما يغلب المسلمون في جنوب الغرب، مع أقلية مسيحية، وأتباع من المعتقدات التقليدية. وهناك في جنوب الشرق، وأقصى الجنوب، إثنيات كثيرة، بما فيها: إيبو، وإيجاو، وغيرهما، ومعظم هذه الإثنيات، مسيحية، إذ تبلغ نسبتهم ٩٥٪، والنسبة المتبقية، تتوزع بين أصحاب «المعتقدات التقليدية»، والمسلمين[٧].

السياسة والسلطة في نيجيريا

تجري السياسة النيجيرية الحالية، في سياق جمهورية ديمقراطية اتحادية، ورئاسية تمثيلية، تمارس فيها الحكومة الفدرالية السلطة التنفيذية. وتتمتع الحكومة الفيدرالية، ومجلسا النواب والشيوخ، بالسلطة التشريعية، وتتحدد الفترة الرئاسية لكل رئيس في ولايتين؛ مدة كل منهما أربع سنوات[٨]. وقد شهدت العملية السياسية النيجيرية منذ الاستقلال، إدارات عسكرية، وحكومات مدنية، كما أن الأزمات السياسية – مثل: العنف الانتخابي، والخلافات حول النتائج، وغيرهما من القضايا السياسية الوطنية – من سمات الحياة السياسية، منذ العودة إلى الحكم المدني في عام ١٩٩٩م[٩]. وكانت نتيجة الانقلابات العسكرية، والتحولات السياسية المختلفة، أن ظهرت مجموعة من النخب السياسية القوية، تحدد مسار الأحداث السياسية وراء الكواليس. وتتكون هذه المجموعة – في الغالب – من عسكريين ومدنيين، نشطوا في السياسة، والأنشطة المدنية في العقود الثلاثة الماضية. ولا يزال بعضهم ينشط في السياسة النيجيرية الحالية، مثل: الجنرال

(6) Vitalis Pontianus and Emeka Oruonye, "The Nigerian Population: A Treasure for National Development or an Unsurmountable National Challenge," *International Journal of Science and Research Archive*, 2: 1, 2021, 136-142, https://ijsra.net/content/nigerian-population-treasure-national-development-or-unsurmountable-national-challenge.

(7) Rimamsikwe Kitause and Hilary Achunike, "Religion in Nigeria from 1900-2013," *Research on Humanities and Social Sciences*, 3: 18, 2013, 45-57, https://iiste.org/Journals/index.php/RHSS/article/view/8950/9194.

(8) "Arms of Government: The Executive Arm of Government," *Nigerian Scholars*, accessed February 20, 2022, https://nigerianscholars.com/tutorials/arms-of-government/executive-arm-of-government.

(9) Prince Igwe and Luke Amadi, "Democracy and Political Violence in Nigeria since Multi-Party Politics in 1999: A Critical Appraisal," *Open Political Science*, 4: 1, 2021, 101-119, https://doi.org/10.1515/openps-2021-0011.

السابق، والرئيس الحالي: «محمد بخاري»، والمعارض الحاج: «أبو بكر أتيكو»، الذي يتنافس على الكرسي الرئاسي لعام ٢٠٢٣م، وغيرهما الكثير[١٠].

وهناك توتر قائم بين الهيمنة السياسية للشمال، والقوة الاقتصادية للجنوب، والذي يعود إلى ما قبل الاستقلال، وفترة تطبيق نظام «الإقليمية»، التي احتدم فيها التنافس بين الشمال والجنوب والشرق. وتمثّل الفيدرالية التي تطبقها نيجيريا اليوم، ونهاية الحكم العسكري، والعودة إلى الحكم المدني في عام ١٩٩٩م، جهود الطبقة الحاكمة، لتنظيم الصراع السياسي، وتعزيز الروابط بين الإثنيات، واستجابة لمطالب الحد من هيمنة إقليم معيّن على مفاصل السلطة. ومع ذلك، فقد شهدت البلاد مساعي كل إقليم، لاستخدام السلطة المركزية والفدرالية لصالحه، وتوظيف الموظفين، ومنح المشاريع، ومقاعد الوزارات المهمة، مثل: وزراء الدفاع، والمالية، والبترول، للمنتمين إلى عرقية الرئيس الحاكم وإقليمه، رغم تأكيد الدستور على التوظيف في المؤسسات الحكومية، وفق الأسس الفدرالية[١١].

وإذا كان الطابع الإثني قد أدّى إلى تطويق الديمقراطية النيجيرية، وفق الحسابات الإقليمية، والمصالح الإثنية الضيقة؛ فإنه يصعب تحديد الهوية الوطنية لنيجيريا، وذلك بالرغم من أن المؤسسات الدينية، قد ساعدت تاريخيًّا في نمو النزعة القومية، ومقاومة الإدارة الكولونيالية، ووفّرت منصات للتعبير القومي، قبل بداية الصحافة الحديثة في نيجيريا عام ١٨٥٩.[١٢] إلا أن الدين أصبح من العوامل المؤثرة في سياسة البلاد، والوصول إلى السلطة، بعد الاستقلال، وأدّى تسييسه إلى تأجيج التوترات بين الأقاليم وسكانها.[١٣] وأصبحت الهويتان: الإسلامية والمسيحية، تتنافسان مع الهوية السياسية النيجيرية، وصارت عقيدة كل مرشّح سياسي، عاملا رئيسا في تحديد فوزه، واختيار نائبه وموظفيه.[١٤] وهذا هو الحال – مؤخرا – مع السياسي المسلم من الجنوب:

(١٠) حكيم نجم الدين، «التحول الديمقراطي وعسكرة السياسة في نيجيريا،» مركز الجزيرة للدراسات، (٥، سبتمبر، ٢٠٢٢م)، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5454.

(11) B. Salawu and A. Hassan, "Ethnic Politics and Its Implications for the Survival of Democracy in Nigeria," *Journal of Public Administration and Policy Research*, 3: 2, 2011, 28-33.

(12) Brickins Ogbiten, "Early Newspapers in the History of Journalism in Nigeria: Iwe Irohin (1859-1867)," *Stirling Horden Publishers*, 2010, http://repository.elizadeuniversity.edu.ng/handle/20.500.12398/701.

(13) Yusufu Usman, *The Manipulation of Religion in Nigeria*, 1977-1987 (Kaduna: Vanguard Printers and Publishers, 1987), 153.

(14) Ekwutosi Offiong and Charles Ekpo, "Nigeria: The Paradox of a Secular State," *Politics and Religion Journal*, 14: 1, 2020, 149-172.

«بولا تينوبو»، مرشح حزب: «مؤتمر جميع التقدميين النيجيري» (APC)، الحاكم لرئاسات عام ٢٠٢٣م، الذي اختار: «كاشم شيتيما» نائبا له، وهو مسلم من ولاية «بورنو» الشمالية، وهي خطوة رفضتها منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات المسيحية النيجيرية، وإقليم جنوب الشرق، متهمة إياه وحزبه، بمحاولة «أسلمة» نيجيريا»، وطالبة منه احترام الاختلاف الديني، وصفقة عامي ١٩٩٨- ١٩٩٩م، حول أن يكون الرئيس ونائبه من إقليمين ودينين مختلفين، لتفادي الصراع الديني والإثني[١٥].

ويمكن – أيضا - ملاحظة الدور الذي يؤديه الدين، في خطوات الحملات الانتخابية لدى المرشحين للانتخابات الرئاسية؛ حيث يقدمون الهدايا الثمينة للوعاظ، والأشخاص البارزين، من قادة الأديان الرئيسة في البلاد، مع زيارات متكررة للحصول على دعمهم، والتأثير في عملية تصويت أتباعهم أثناء الانتخابات[١٦]. وهذا إلى جانب دور الزعماء التقليديين، الذين يؤدون دور وسطاء، بين السكان المحليين، والسياسيين؛ وهو دور امتدّ من الفترة الاستعمارية، حيث ساعد عدد من الملوك والأمراء، وزعماء المجتمعات المحلية الإدارةَ الاستعمارية البريطانية، على تنفيذ القوانين الكولونيالية، وجمع الضرائب، وكبت الغضب المحلي. وتعدّ المناصب التقليدية وزعماؤها في النظام السياسي النيجيري الحالي، ضمن «سلطات الحكم المحلي»[١٧].

تشكّل الأحزاب السياسية

يرتبط تاريخ الأحزاب السياسية في نيجيريا بتطور الوعي القومي، وظهور الحركات السياسية في الثلاثينيات من القرن الماضي، لمواجهة القوانين الاستعمارية. كما شهدت نيجيريا قبيل الاستقلال، جمعيات وأحزابا دائمة، لتحقيق أهداف قومية وإثنية، حيث أعاقت الخلافات بين الأقاليم النيجيرية، تشكيلَ حزب سياسي وطني حقيقي. وكانت النتيجة، أن وُجِدت قبيل الاستقلال وبعده، أحزاب قومية لتحقيق أهداف إثنيات في

(15) Anthony Ailemen, "Muslim-Muslim Ticket: APC Crises Deepen, as Christians Protest in Abuja," *Business Day*, July 15, 2022, https://businessday.ng/politics/article/muslim-muslim-ticket-apc-crises-deepen-as-christians-protest-in-abuja/.

(16) Abdulrasheed Isah, "Politicians and Men of God: The Political Manipulation of Religion in Nigeria," *The Republic*, January 25, 2019, https://republic.com.ng/december-18-january-19/politics-religion-nigeria/.

(١٧) حكيم ألادي نجم الدين، «الحكام التقليديون ودورهم في الحياة الاجتماعية المعاصرة في غرب إفريقيا»، قراءات إفريقية – ٤٥، (يوليو، ٢٠٢٠م)، ٨٣.

أقاليم معينة، مثل: «حزب المؤتمر الشعبي الشمالي»، (NPC) الذي هيمن في الشمال، وحزب «المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون» (NCNC)، المهيمن في الشرق، ونشط خلال الفترة: ١٩٤٤ – ١٩٦٦م. وحزب «مجموعة العمل» (AG)، الذي أسسه الزعيم «أوبافيمي أوولو» من إثنية اليوروبا في الغرب، ونشط بفاعلية في السياسية النيجيرية، خلال الفترة: ١٩٥١ – ١٩٦٦م[١٨].

ورغم الخلافات الإقليمية بين الأحزاب السياسية، قبل الاستقلال وبعده، فقد كانت سياساتها وبرامجها متشابهة؛ حيث هدف كل منها إلى مبادرات التنمية الإقليمية. وشهد عام ١٩٥٩م تحالفات حزبية من الأقاليم، لكسب أغلبية المقاعد في المجالس الفيدرالية. وعلى سبيل المثال: فقد تحالف حزب «المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون» (الذي تولّى الزعيم «نمدي أزيكيوي» زعامته، بعد وفاة مؤسسه الزعيم «هوبرت ماكولاي» في عام ١٩٤٦م) مع حزب «مؤتمر شعوب الشمال» (بزعامة الزعيم الحاج: «أبو بكر تافاوا باليوا») لعدم فوز أيٍّ من الحزبين، بأغلبية في انتخابات عام ١٩٥٩م. ومن خلال هذا التحالف، تمكّن الحاج «باليوا» من مواصلة شغل منصبه كرئيس وزراء نيجيريا (بدأ شغل المنصب في عام ١٩٥٧)، بينما تولى الزعيم «أزيكيوي» منصب رئيس مجلس الشيوخ. وفي ١ أكتوبر عام ١٩٦٣م، وأصبحت نيجيريا دولة جمهورية، وصار الزعيم «أزيكيوي» رئيسًا للبلاد، فيما واصل الحاج «باليوا» في منصبه؛ رئيسا للوزراء[١٩].

وقد كانت جهود الحدّ من العوامل المؤدية إلى الحرب الأهلية، خلال الفترة ١٩٦٧ – ١٩٧٠م، وتصاعد النعرات الإثنية والدينية، وتداعيات الانقلابات العسكرية؛ كلها أسفرت في ثمانينيات القرن الماضي، عن إشراف الحكومة العسكرية على تأسيس أحزابٍ، تشمل جميع الإثنيات والأقاليم، مثل: حزب «المؤتمر الجمهوري الوطني» (NPC)، الذي أقبل عليه السكان في الولايات الشمالية والولايات الشرقية، ولكنّه منحلّ من قبل نظام الجنرال «ساني أباتشا» العسكري في عام ١٩٩٣م. وهناك «الحزب الديمقراطي الاجتماعي» (SDP)، الذي ضمّ مثقفين راديكاليين شبابا، من جميع أقاليم نيجيريا، وفاز مرشحه الرئاسي (الحاج «مشهود أبيولا» من إثنية يوروبا في جنوب الغرب) في انتخابات عام ١٩٩٣م، أولى الانتخابات، منذ وقوع انقلاب عام ١٩٨٣م، الذي أنهى الجمهورية

(18) "Nigeria - Political parties," *Nations Encyclopedia*, accessed December 20, 2022, https://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Nigeria-POLITICAL-PARTIES.html

(19) "Nigeria - Political parties," *Nations Encyclopedia*.

النيجيرية الثانية خلال الفترة: ١٩٧٩ – ١٩٨٣م[٢٠]. ولا يزال «الحزب الديمقراطي الاجتماعي» نشطا في السياسة النيجيرية حتى اليوم، رغم تضاؤل نفوذه[٢١].

جدير بالذكر، أن التدخلات العسكرية في السلطة والسياسة، خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٩م، أثّرت سلبا في المكاسب والتطورات، التي حقّقتها نيجيريا، من حيث تشكيل الأحزاب السياسية. كما أن تحكّم الجنرالات السابقين في مفاصل البلاد، منذ عام ١٩٩٩م، أفقد الأحزابَ السياسية النيجيرية سيادتها وسلطتها، بينما التطورات السياسية منذ عام ٢٠٠٧م، أثبتت أن معظم هذه الأحزاب، بحاجة إلى أيديولوجيات سياسية، ومبادئ حقيقية، في ظل تنقلات السياسيين من حزب إلى آخر، من أجل تحقيق طموحاتهم السياسية، أو البقاء على صلة بالفضاء السياسي، أو من أجل تأسيس نظام حزبي جديد، وعدم فقدانهم الحظوة في حزبهم السابق[٢٢].

ويكفي كمثال على ما سبق، حالة «حزب الشعب الديمقراطي» (PDP) المعارض الرئيس، وحزب «مؤتمر الجميع التقدميين النيجيري» (APC)، الحاكم منذ عام ٢٠١٥م؛ إذ تأسس «حزب الشعب الديمقراطي» في عام ١٩٩٨م، عندما كانت البلاد تستعدّ للعودة إلى الحكم المدني، ورشّح قادة الحزب الجنرال العسكري السابق: «أولوسيغون أوباسانجو»، الذي أُطلِق سراحه من السجن، واختار الحزب: «أتيكو أبو بكر» (عضو قيادي سابق في «الحزب الديمقراطي الاجتماعي» (SDP)، نائبًا له. وقد فازا في تلك الانتخابات الرئاسية، وشغلا في منصبيهما ولايتين متتاليتين، حتى عام ٢٠٠٧م.

على أن الخلافات بين «أتيكو أبو بكر»، وسيده «أوباسونجو»، أجبرته على الانشقاق، والانضمام إلى «حزب مؤتمر العمل» (AC)، الحزب الذي تطوّر لاحقًا إلى «مؤتمر العمل لنيجيريا» (ACN)، وكان له حضور قوي في جنوب الغرب، وتحالف في عام ٢٠١٣م، مع أحزاب أخرى، مثل: «المؤتمر من أجل التغيير التقدمي» (CPC)، و«حزب جميع شعوب نيجيريا» (ANPP)، اللذين كان لهما حضور قوي في الشمال، وحزب «التحالف

(٢٠) نجم الدين، «التحول الديمقراطي وعسكرة السياسة في نيجيريا».

(21) INEC, "Social Democratic Party," *Independent National Electoral Commission (INEC)*, accessed December 20, 2022, https://www.inecnigeria.org/party/social-democratic-party/.

(22) Sentell Barnes, "Defections, Decamping and Cross-Carpeting: The Challenges Facing Nigerian Political Parties Ahead of the 2019 General Election," *International Republican Institute*, August 29, 2018, https://www.iri.org/news/defections-decamping-and-cross-carpeting-the-challenges-facing-nigerian-political-parties-ahead-of-the-2019-general-elections/.

الكبير لجميع التقدميين» (APGA من جنوب الشرق)، لتأسيس حزب «مؤتمر جميع التقدميين النيجيري» (APC) الحاكم. وفي عام ٢٠٠٩م، عاد «أتيكو» إلى حزبه السابق «حزب الشعب الديمقراطي» (PDP)، وإلى «مؤتمر جميع التقدميين النيجيري» (APC) في نوفمبر عام ٢٠١٣م، وإلى «حزب الشعب الديمقراطي» (PDP) مرة أخرى في نوفمبر عام ٢٠١٧م، في محاولات مختلفة، لتحقيق مآربه الرئاسية[٢٣].

وينطبق المثال السابق حول التنقل بين الأحزاب، على معظم السياسيين، بمن فيهم الرئيس الحالي «محمد بخاري»[٢٤]، الأمر الذي عزّز الاعتقاد السائد، بأن حزبي «مؤتمر جميع التقدميين النيجيري» (APC) و«حزب الشعب الديمقراطي» (PDP)، غير مختلفين أيديولوجيًّا. بل وصرّح «بيتر أوبي» المرشح الرئاسي لرئاسات عام ٢٠٢٣م، في مقابلة متلفزة مؤخرا، أنه يحمل الأيديولوجية نفسها مع مرشحين آخرين من أحزاب أخرى[٢٥]، وذلك لكون «بيتر أوبي»، عضوا سابقا في «حزب الشعب الديمقراطي» (PDP) الذي خاض فيه رئاسات عام ٢٠١٩م، بصفته نائبًا لـ «أتيكو»، ولكن «أوبي» غادر الحزب في مايو ٢٠٢٢م، وانضم إلى «حزب العمال» (LP)، بعدما أدرك صعوبة حصوله على تذكرة «حزب الشعب الديمقراطي»(PDP) لخوض رئاسات ٢٠٢٣م[٢٦].

ويضاف إلى ما سبق، أن الخارطة الحزبية النيجيرية، تقدم صورة للصراع الإثني، من أجل تقاسم الموارد الوطنية، والمنافسة الاجتماعية، وقوة العلاقات مع السياسيين الأقوياء والمؤثرين، أو الذين يعرفون في السياسة النيجيرية بـ «العرابين السياسيين» (Political Godfathers). ولذلك ظهرت حركات دينية، وميليشيات إثنية، تتبنى العنف والتطرف ضد إثنيات أخرى، أو ضد الدولة والحكومات المحلية، بدعوى النضال لدينها، أو السعي وراء تحقيق رغبات «قومها»، أو إقليمها. وخير مثال على هذا، إرهاب جماعة «بوكو حرام»، وتمرّد «السكان الأصليين في بيافرا»[٢٧].

(23) Sani Tukur, "Atiku Abubakar: Timeline of a Serial Defector," *Premium Times*, November 24, 2017, https://www.premiumtimesng.com/news/headlines/250477-atiku-abubakar-timeline-serial-defector.html.

(24) Barnes, "Defections, Decamping and Cross-Carpeting: The Challenges Facing Nigerian Political Parties Ahead of the 2019 General Election".

(25) "Atiku and I have no Ideological Differences, says Peter Obi," *The Vanguard*, September 29, 2022, https://www.vanguardngr.com/2022/09/atiku-and-i-have-no-ideological-differences-says-peter-obi/.

(26) Dennis Erezi, "Peter Obi Quits PDP Days Before Presidential Primaries," *The Guardian*, May 25, 2022, https://guardian.ng/news/peter-obi-quits-pdp-days-before-presidential-primaries/.

(27) Righteous, G. I. & Uzorka, M. C, "Identity Politics: Issues and Interests in South Eastern States of Nigeria," *International Journal of Innovative Social and Science Education Research*, 9: 2, 73-79.

الجمهورية الرابعة من منظور المواطن

كانت العودة إلى الحكم المدني في ٢٩ مايو ١٩٩٩م، بالنسبة لمعظم النيجيريين، فرصة لمعالجة التحديات التنموية والسياسية، الناتجة عن الإدارات العسكرية الطويلة، وسقوط الجمهوريات النيجيرية السابقة، كما رفعت من توقعات تحسين نوعية الرفاهية الاجتماعية والحوكمة. ولكن الآمال تراجعت بعد مرور أكثر من عقدين من الحكم الديمقراطي غير المنقطع، ليرتفع اليوم مستوى انعدام الثقة؛ بسبب سوء الإدارة، وما صاحبها من تحديات متجددة.

ففي العهد المدني للرئيس السابق «أوباسانجو»، الذي حكم من عام ١٩٩٩م، حتى عام ٢٠٠٧م، شهدت نيجيريا إطلاق سلسلة من مبادرات مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية، وإيلاء أهمية قصوى للتعليم الابتدائي الشامل على الصعيد الوطني، وتنفيذ إصلاحات مالية موسعة، وتحرير العديد من القطاعات الصناعية[٢٨]. ومع ذلك، فوّتت إدارته الفرصة – كأول إدارة مدنية بعد الحكم العسكري – لتجذير الإصلاحات الهادفة إلى اجتثاث المنافسات الإقليمية، المؤدية إلى التوتر الإقليمي. وهناك من انتقد إدارته لتجاهل البنية التحتية، وقلة الاهتمام بإنشاء الطرق وترميمها، بالإضافة إلى محاولة «أوباسانجو» الفاشلة[٢٩]، لتعديل الدستور الوطني، لغرض دخول التنافس على ولاية رئاسية ثالثة.

وقد خلف «أوباسانجو» الرئيس «عمر يارادوا»؛ وهو مسلم شمالي، انتُخِب في عام ٢٠٠٧م، واستمرت إدارته حوالي ثلاث سنوات فقط؛ إذ توفي في المنصب الرئاسي في عام ٢٠١٠م، وتابعت حكومته تنفيذ برامج طموحة، أَكْملتِ الحكومات المتعاقبة معظمها. وخططت حكومته - دون نجاح - لتطوير البنية التحتية والمؤسسية في قطاعات كثيرة، بما فيها قطاع الطاقة الكهربائية، مما جعله – اليوم - من الرؤساء الشعبيين في نيجيريا. وقد كانت فترة وفاة الرئيس «يارادوا» في منصبه الرئاسي، من المراحل الأكثر توترا في نيجيريا الحديثة؛ إذ حلّ محله نائبه المسيحي من الجنوب - «غودلاك

(28) AJ Falode, "Nation-building Initiatives of the Olusegun Obasanjo Administration in the Fourth Republic, 1999-2007," *University of Mauritius Research Journal*, 19: 2013, https://www.ajol.info/index.php/umrj/article/view/90236.

(29) John Campbell, "Obasanjo's Costly Failed Third-Term Bid," *Council on Foreign Relations*, September 27, 2018, https://www.cfr.org/blog/obasanjos-costly-failed-third-term-bid.

جوناثان» - الذي أنهى فترة ولاية «يارادوا» وفق الدستور، رغم أن التوقع في الشمال، هو أن يحلّ محلّ «يارادوا» شماليّ آخر، لكون الدور الرئاسي وقتذاك للشمال، وفق صفقة عامي ١٩٩٨- ١٩٩٩م، حول تناوب السلطة الرئاسية. ولم يكتفِ «جوناثان» بإنهاء الفترة الرئاسية الخاصة في الشمال؛ وإنما ترشّح لرئاسات عام ٢٠١١ م، وأُعلِن فائزا فيها، رغم مزاعم التزوير، وأعقب هذا الفوز مواجهات عنيفة في بعض المدن الشمالية الرئيسة، ضد النتائج(٣٠).

وقد تركت إدارة «جوناثان» إرثًا إيجابيا عبر قطاعات الاقتصاد، وتابعت مبادرات مختلفة في قطاع التعليم، مثل: تأسيس جامعات فدرالية جديدة، وإصلاح الجامعات القديمة، لتوسيع وصول النيجيريين إلى التعليم العالي، وبرامج تعليم الفتيات، وتشييد ١٢٥ مدرسة على نمط الكتاتيب المعتادة في الشمال، ضمن برامج محو الأمية الوطنية. وأصبحت نيجيريا تحت إدارته، أكبر اقتصاد في إفريقيا، مع إجمالي الناتج المحلي الأعلى بكثير من ٥٧٠ مليار دولار أمريكي. بالإضافة إلى إصلاح القوى العاملة، وتنفيذ زيادة الحد الأدنى لأجور العمال النيجيريين، ومشاريع في تطوير قطاع الفضاء، والقطاع الزراعي(٣١). ومع ذلك، اتسمت إدارة «جوناثان» بارتفاع معدلات البطالة، وزيادة عدم الاستقرار في شمالي نيجيريا؛ حيث انتشرت جماعة «بوكو حرام» في مناطق جديدة. وزاد الرأي العام، بأن مجموعة قليلة من النخبة السياسية من حزبه «PDP» الحاكم وقتذاك، قد استولت على الأموال العامة، وأن الشخصيات المؤثرة في إدارته يفلتون من المساءلة القانونية(٣٢). وقد ساعدت المشاعر العامة ضد إدارته أحزابَ المعارضة، التي تحالفت تحت راية حزب جديد باسم: «APC» الذي فاز في انتخابات عام ٢٠١٥م، من خلال مرشحه «محمد بخاري» - رئيس الدولة العسكري من ١٩٨٣ – ١٩٨٥ (٣٣).

(30) Ishaku Gadzama, "Effects of President Umaru Musa Yar'adua's 7-Point Agenda on Agricultural Development and Food Security in Nigeria," *European Scientific Journal*, 9: 32, 2013.

(31) Usman Bako, "From Promise to Action: President's Jonathan's Administration," *Academia*, March 2015, https://www.academia.edu/12272476/From_promise_to_Action_Presidents_Jonathans_Administration.

(32) Nicholas Ibekwe, "Nigeria2015 Transition: Jonathan's Failures, Achievements in Five Years," *Premium Times*, May 29, 2015, https://www.premiumtimesng.com/features-and-interviews/183866-nigeria2015-transition-jonathans-failures-achievements-in-five-years.html.

(٣٣) نجم الدين، «التحول الديمقراطي وعسكرة السياسة في نيجيريا».

وفيما يتعلق بـ «محمد بخاري»؛ فقد حكم خلال الفترة ٢٠١٥ - ٢٠١٩م، لفترة ولاية أولى، وخلال عامي ٢٠١٩ – ٢٠٢٣م، لفترة ولاية ثانية وأخيرة، بعدما تغلب على حليفه السابق، وأقرب منافسيه: «أتيكو أبو بكر» في جوّ انتخابي متوتر، ونتائج متقاربة. وقد سجّلت إدارة «بخاري» إنجازات نسبية في مجالات البنية التحتية، والإصلاحات التشريعية، وقطاعات المعادن الصلبة، والإسكان، والتمويل، والسكك الحديدية، والطرق، والموانئ، والنفط، والغاز، والزراعة، والطاقة الكهربائية، والاستثمار الاجتماعي، والشباب، والصناعة الإبداعية، والتعليم، والصحة، والعلاقات الثنائية، واسترداد الأصول، وكذلك الإصلاحات المالية، والتجارية، والنقدية، والاستثمارية، وغيرها. وفاز «بخاري» في عام ٢٠١٩م، بفترة ولاية رئاسية ثانية وأخيرة، في سباق متقارب[٣٤].

ومع ذلك، تواجه حكومة «بخاري» انتقادات بسبب أدائها، فيما يتعلق بوعوده عندما فاز في عام ٢٠١٥م، بمكافحة انعدام الأمن والفساد؛ إذ تواصل «بوكو حرام» شن هجمات واسعة ضد المدنيين، بينما تأتي مزاعمه بمكافحة الفساد بنتائج عكسية. وأضعفت نتيجة انتخابات عام ٢٠١٩م، ثقة بعض النيجيريين، في قدرة «اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة» (INEC) على إجراء انتخابات تنافسية، خالية من التأثيرات السلطوية من الحزب الحاكم. وتحت إدارته، احتلت نيجيريا مرتبة سلبية في مؤشر الحوكمة العالمي، في مجالات، مثل: فعالية الحكومة، والاستقرار السياسي، والعنف، والإرهاب، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، إلى جانب تفاقم الأوضاع المعيشية في ظل الأزمة الاقتصادية، وتراجع قيمة العملة الوطنية، وارتفاع معدل التضخم السنوي إلى نسبة ١٩,٦٤٪، في أغسطس عام ٢٠٢٢م[٣٥].

ويشعر معظم النيجيريين، وبشكل عام، بخيبة أمل من نتائج التجربة الديمقراطية للجمهورية الرابعة الحالية، لضعف أثرها في مستوى معيشتهم، وتفاقم الأزمة الاقتصادية، وتراجع الاستقرار الأمني، مما جعل البعض يدعون إلى التدخل العسكري، لـ«تنظيف» الساحة السياسية، ومكافحة الأزمات الأمنية[٣٦]. وهذا الشعور، يطغى

(34) "Buhari's 7 Years Achievements," *Radio Nigeria*, May 29, 2022, https://radionigeria.gov.ng/2022/05/29/buharis-7-years-achievements/.

(35) "Buhari's Economic Scorecard is Disastrous," *Punch*, July 3, 2022, https://punchng.com/buharis-economic-scorecard-is-disastrous/.

(36) Wale Odunsi, "Nigerian Military States Position on Call to Take Over Power from Buhari," *Daily Post*, May 3, 2021, https://dailypost.ng/2021/05/03/breaking-nigerian-military-states-position-on-call-to-take-over-power-from-buhari/.

على بعض الإيجابيات، المرتبطة بالتجربة المدنية للجمهورية الرابعة، مثل: استمرار الحكومات المدنية، والعمليات الديمقراطية غير المنقطعة، وبعض التحسينات في الحريات المدنية والسياسية.

رئاسات عام ٢٠٢٣: المترشحون والقضايا الرئيسة

بدأت الحملات السياسية لخوض الانتخابات العامة، التي من المقرر إجراؤها في ٢٥ فبراير من عام ٢٠٢٣م، لانتخاب الرئيس ونائبه، وأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب. وستكون هذه العملية الانتخابية أكبر وأغلى انتخابات في القارة الأفريقية؛ حيث ستكلف ما لا يقل عن ٣٠٥ مليارات نايرا (حوالي ٦٦٨ مليون دولار في سعر الصرف الرسمي، لشهر نوفمبر عام ٢٠٢٢م)، أي بزيادة نسبة ٦١,٣٧ ٪، عن تكلفة انتخابات عام ٢٠١٩م الأخيرة، التي أنفقت الهيئة الانتخابية على إجرائها، ما مقداره ١٨٩,٢ مليار نايرا (٤٢٦ مليون دولار)[٣٧]. وهناك أكثر من ٩٠ مليون ناخب مسجل[٣٨]، وانتخابات عام ٢٠٢٣م القادمة، ستكون سابع الانتخابات العامة لنيجيريا، على التوالي في الجمهورية الرابعة، مما يعني أن البلاد قد عاشت ٢٣ عاما من الديمقراطية المتواصلة، منذ عام ١٩٩٩م.

- **المترشحون الرئيسون:**

من خلال متابعة الأنشطة الحزبية السياسية منذ عام ٢٠٢١م، المؤدية إلى ترشيح المرشحين؛ يلاحظ أن الأحزاب السياسية، تجاهلت معظم المبادرات القديمة، التي أُطْلِقت لتهدئة الصراعات الإثنية والعنف، مثل: صفقة عامي ١٩٩٨-١٩٩٩م، حول التناوب على السلطة بين الجنوب والشمال، وبين المسلم والمسيحي؛ حيث اعتبر الكثيرون، أن مثل هذه الصفقة، لا تصلح لنيجيريا اليوم، وأن ترشح الرئيس «جوناثان»، وفوزه في انتخابات عام ٢٠١١م، قد» كسر» الصفقة؛ لأن الدور الرئاسي وقتذاك للشمال. ويلاحظ

(37) William Ukpe, "Why INEC is Requesting N305 Billion for 2023 General Elections," *Nairametrics*, December 21, 2021, https://nairametrics.com/2021/12/21/why-inec-is-requesting-n305-billion-for-2023-general-elections/.

(38) Jesupemi Are, "INEC: Preliminary Number of Registered Voters Stands at 93.5m," *The Cable*, October 26, 2022, https://www.thecable.ng/preliminary-number-of-registered-voters-in-nigeria-now-93-5m-says-inec.

هذا التطور أيضا في كون حزب المعارضة الرئيس «PDP»، اختار «أتيكو أبو بكر» من الشمال، مرشحا رئاسيا له، رغم أن الدور الرئاسي لعام ٢٠٢٣م للجنوب (أي بعد انتهاء الدور الشمالي المتمثل في إدارة «بخاري» الحالية)، هذا بالرغم من أن حزب «PDP» من الأحزاب الرئيسة، التي وقّعت، وتبنّت الصفقة في دستوره الحزبي، في عام ١٩٩٨م.

وإذا فلا يمكن للرئيس الحالي «محمد بخاري» الترشح لأي انتخابات أخرى، وبالرغم من وجود ١٨ مرشحا رئاسيا من مختلف الأحزاب السياسية لرئاسات عام ٢٠٢٣م؛ إلا أن المترشحين المتصدرين، هم أشخاص مألوفون في السياسة النيجيرية، في العقدين الماضيين، ويعتبر بعضهم من النخبة السياسية. وهم من أربعة أحزاب رئيسة، هي التالية:[٣٩]

- حزب «مؤتمر الجميع التقدميين» (APC)، الذي يمثّله: «بولا أحمد تينوبو».
- «حزب الشعب الديمقراطي» (PDP)، حزب المعارضة الرئيس، الذي يمثله: «أتيكو أبو بكر».
- حزب العمل (LP)، الذي يمثله: «بيتر أوبي».
- «حزب شعب نيجيريا الجديد» (NNPP)، الذي يمثّله: «رابيو كوانكواسو».

وفيما يلي موجز لسجلات هؤلاء المترشحين:

أ- **بولا أحمد تينوبو:** يُعرف أيضا باسم: «BAT» (الحروف الأولى من اسمه Bola Ahmed Tinubu)، وهو مسلم، من جنوب غربي نيجيريا، ومن مواليد ٢٩ مارس عام ١٩٥٢م، كان عضوا سابقا في مجلس الشيوخ في الجمهورية النيجيرية الثالثة (ما بين عامي ١٩٩٢–١٩٩٣م)، وحاكما سابقا لولاية لاغوس لفترة ولايتين (ما بين عامي ١٩٩٩ – ٢٠٠٧م)، واجتذب عددًا كبيرًا من المتابعين في ولايات نيجيرية مختلفة، لكونه من المؤثرين سياسيا، منذ قرابة العقدين الماضيين، ويشغل متابعوه، والمقربون منه، مناصب مرموقة مختلفة، بمن فيهم البروفيسور: «ييمي أوسنبانجو»، الذي يشغل حاليا منصب نائب الرئيس «بخاري»[٤٠].

(39) "2023: INEC Publishes Final List of Candidates," *The Guardian Nigeria*, September 21, 2022, https://guardian.ng/news/2023-inec-publishes-final-list-of-candidates/.

(40) Nduka Orjinmo, "Bola Tinubu: Nigeria's APC Presidential Candidate," *BBC*, June 8, 2022, https://www.bbc.com/news/world-africa-61732548.

وقد كثرت حول «تينوبو» التهم بشأن شخصيته، ووسائل جمع ثرواته، ونفوذه الذي تضاعف بعدما حكم ولاية لاغوس عاصمة نيجيريا الاقتصادية. وغالبا ما يوصف كأحد أكبر العرابين السياسيين في نيجيريا اليوم[٤١]. وبعد محاولته الفاشلة عام ٢٠١٥م، لكي يكون نائب الرئيس «محمد بخاري»؛ إلا أنه تمكّن للمرة الأولى في يونيو عام ٢٠٢٢م، من تأمين فرصة الترشح في الانتخابات الرئاسية لحزبه «APC» الحاكم، الذي كان زعيما بارزا فيه (لكونه أحد زعماء حزب «ACN» السابق). ومن ضمن وعوده الانتخابية، مواصلة إنجازات الرئيس «بخاري»، وتطبيق نموذج لاغوس الاقتصادي والتنموي على المستوى النيجيري[٤٢].

ب- **أتيكو أبو بكر:** من مواليد ٢٥ نوفمبر عام ١٩٤٦م، في ولاية «أداماوا» شمال شرقي نيجيريا، وهو نائب للرئيس النيجيري ما بين عامي ١٩٩٩-٢٠٠٧، وخاض جميع الانتخابات الرئاسية منذ عام ٢٠٠٧م، ساعيا وراء الكرسي الرئاسي دون نجاح، رغم انتقالاته الكثيرة من حزب لآخر، لتحقيق طموحه. وفي انتخابات عام ٢٠١٩م، كان حامل ثقة «PDP»، حزب المعارضة الرئيس، كما فاز مرة أخرى في آخر شهر مايو عام ٢٠٢٢م، بثقة الحزب، لخوض رئاسات عام ٢٠٢٣م، وكصديقه «تينوبو» من «APC»؛ فقد واجه «أتيكو» اتهامات حول ثرواته، التي اتُّهِم بجمعها أثناء شغله منصب نائب الرئيس، وخلال إشرافه على جهود الخصخصة الموسعة، خلال إدارة الرئيس السابق «أوباسانجو»[٤٣].

وتطال «أتيكو» سلسلة انتقادات، ومزاعم فساد، من قبل شخصيات نيجيرية كثيرة، بمن فيهم الرئيس السابق «أوباسانجو»، الذي وصف «أتيكو» بـأنه: «شخص غير لائق للرئاسة».[٤٤] ومن ضمن وعود «أتيكو» الانتخابية: توحيد النيجيريين، وإعادة هيكلة

(41) Neil Munshi, "'Godfather' of Lagos Aims to Become Nigeria's Next President," *Financial Times*, January 27, 2022, https://www.ft.com/content/99066319-1932-4336-a564-37156063df82.

(42) Idowu Abdullahi, "Manifesto: Tinubu's 10 Promises to Nigerians," *The Punch*, October 21, 2022, https://punchng.com/manifesto-tinubus-10-promises-to-nigerians/.

(43) Hakeem Onapajo, "Atiku Abubakar: Nigeria's Perennial Presidential Candidate is Back on the Stump," *The Conversation*, August 9, 2022, https://theconversation.com/atiku-abubakar-nigerias-perennial-presidential-candidate-is-back-on-the-stump-187468

(44) Onapajo, "Atiku Abubakar: Nigeria's Perennial Presidential Candidate is Back on the Stump".

التركيبة الفيدرالية، لكي يسهل تقريب الحكومة إلى المواطنين، ونقل النسبة الكبيرة من السلطة إلى الوحدات دون الوطنية. وتعهد أيضا بإعطاء الأولوية للبرامج غير العسكرية، لمعالجة انعدام الأمن، وإصلاح القطاع الخاص، وتوفير البنية التحتية الفعالة لخفض تكاليف الإنتاج، وتحسين إمكانات النمو الزراعي، والتصنيع، وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم[٤٥].

ج- **بيتر أوبي:** من مواليد ١٩ يوليو عام ١٩٦١م، في مدينة «أونيتشا»، ولاية «أَنمبْرا»، جنوب شرقي نيجيريا. وهو مصرفي سابق، وحاكم ولاية «أَنمبْرا» مرتين. وخاض رئاسات عام ٢٠١٩م، كنائب الرئيس لـ «أتيكو»، في حزب «PDP». وقد أعلن «أوبي» نية ترشحه لرئاسات عام ٢٠٢٣م، تحت راية حزب «PDP»، ولكنه غادر الحزب بعدما أدرك التأثيرات المالية، وهيمنة «أتيكو» وحلفائه على الحزب، وضآلة فرصة فوزه بثقة الحزب في الانتخابات التمهيدية، فانضم إلى «حزب العمال» (LP)، حيث أمّن عبوره كمرشحه الرئاسي[٤٦]. وفي غضون شهور فقط من تأمين الترشيح، اكتسب دعما واسعا على منصات التواصل الاجتماعي، وزادت شهرته بين الطبقة الوسطى والشباب والسكان من ولايات جنوب شرقي نيجيريا، الذين يقولون إنه المرشح «النظيف» بين جميع المرشحين الرئيسين – بالرغم من أن «أوبي» – أيضا – لا يخلو من مزاعم فساد، أثناء فترة توليه منصب حاكم ولاية «أنمبرا»، وورد ذكر اسمه في وثائق «باندورا»[٤٧]، مما أخضعه للمساءلة أمام «لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية» النيجيرية (EFCC)، حول أصوله المخفية، أو غير المصرح بها.

وتتمحور معظم وعود «أوبي» حول الاقتصاد، وتنشيط الإنتاج المحلي، والاستثمار في التعليم والبنية التحتية، وتنمية القدرات البشرية، وخلق فرص عمل، مع تجاهل

(45) "Atiku Promises to Revive Economy as Tinubu Pledges to Improve Welfare of Nigerians," *This Day*, October 23, 2022, https://www.thisdaylive.com/index.php/2022/10/23/atiku-promises-to-revive-economy-as-tinubu-pledges-to-improve-welfare-of-nigerians/

(46) Olivia Ndubuisi & Nduka Orjinmo, "Peter Obi: The Labour Party Candidate Electrifying Young Nigerians," *BBC*, October 11, 2022, https://www.bbc.com/news/world-africa-61865502.

(٤٧) حكيم نجم الدين، «وثائق «باندورا»: ما الذي كشفته عن مسؤولين بإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؟»، قراءات إفريقية، (١٨، أكتوبر، ٢٠٢١م)، https://qiraatafrican.com/home/new/وثائق-باندورا-ما-الذي-كشفته-عن-مسؤولين-بإفريقيا-جنوب-الصحراء-الكبرى#sthash.MjgVYX5T.vVhIZlkb.dpbs.

القضايا الأمنية في برامجه[٤٨]. ويبدو أن بعض المعوقات الخاصة به، تكمن في ضعف الهيكلة السياسية لحزبه (LP)؛ حيث لا يسيطر الحزب على أية ولايات، ولا يوجد للحزب حكام حاليون، يمكن الاعتماد على قوتهم الانتخابية، لجذب الأصوات لمرشح الحزب الرئاسي. ومع ذلك، يراهن «أوبي» وأنصاره على الناخبين الشباب، الذين يشكلون أكثر من نصف الناخبين المسجلين، وفق تقرير وطني أخير. وهناك أمل في إمكانات الدكتور: «داتي بابا أحمد»[٤٩]، الذي اختاره «أوبي» كنائب له، لجذب الأصوات الشمالية؛ حيث ينحدر «داتي بابا أحمد» من عائلة شمالية مرموقة، وهو عضو سابق في مجلس الشيوخ كممثل لـ«كادونا»، ومالك جامعة «بيز» الخاصة في العاصمة النيجيرية أبوجا.

د- رابيو كوانكواسو: من مواليد ٢١ أكتوبر ١٩٥٦ في بلدية «كوانكواسو»، ولاية «كانو» شمال غربي نيجيريا. وهو عضو سابق في مجلس الشيوخ، ووزير الدفاع في إدارة «أوباسونجو»، وحاكم سابق لولاية «كانو» التي تعدّ موطنًا لأكبر عدد من الناخبين النشطين في نيجيريا. ويتمع «كوانكواسو» بمتابعة كبيرة في جميع أنحاء «كانو» ومدن شمالية مجاورة، وكغيره، فقد غيّر ولاءه الحزبي عدة مرات؛ ففي انتخابات عام ٢٠١٥ م، دعم الرئيس «بخاري» في حزب «APC»، وفي انتخابات عام ٢٠١٩ م، دعم المرشح المعارض «أتيكو» تحت راية حزب «PDP». وفي ٢٢ فبراير عام ٢٠٢٢م، أسس حركة سياسية وطنية، بهدف إزاحةAPC وPDP من السلطة، ومن والمشهد السياسي النيجيري. واختار «حزب الشعب النيجيري الجديد» (NNPP) كجناح سياسي للحركة، كما أصبح في ٣٠ مارس عام ٢٠٢٢م، زعيم الحزب الوطني. وصار «كوانكواسو» في يونيو عام ٢٠٢٢م، مرشح «NNPP» الرئاسي لانتخابات عام٢٠٢٣م. ويتعهّد «كوانكواسو» في حملاته الانتخابية بتغيير المشاكل الاقتصادية، وانعدام الأمن، والأزمة التعليمية، وبطالة الشباب. وتُظهر جميع المؤشرات صعوبة فوزه في انتخابات عام ٢٠٢٣م، خاصة

(48) "Peter Obi Promises to Rebuild Nigeria, Stop Looting," *Arise News*, November 13, 2022, https://www.arise.tv/peter-obi-promises-to-rebuild-nigeria-stop-looting/

(49) Vivian Chime, "PROFILE: Baba-Ahmed, Zaria-born Politician who Opposed Obasanjo's Third Term Agenda," *The Cable*, July 9, 2022, https://www.thecable.ng/profile-baba-ahmed-zaria-born-politician-who-opposed-obasanjos-third-term-agenda.

أن شعبيته لا تتعدّى حدود مدن قليلة في الشمال[٥٠]. ومع ذلك، تعتبر شعبيته في «كانو»، تهديدا محتملا للحصة التصويتية في ولاية «كانو» للمرشحين، أمثال «تينوبو» و«أتيكو».

- **قضايا رئيسة قد تحدد مسار انتخابات عام ٢٠٢٣م:**

أ- التكنولوجيا المستخدمة: ستكون الانتخابات العامة لعام ٢٠٢٣م، أولى الانتخابات العامة التي تُجرى بموجب القانون الانتخابي الجديد[٥١]، الذي يوفر إطارًا قانونيًا أكثر قوة لإجراء الاقتراع، ويمنح الدعم التشريعي لتعزيز الشفافية في التصويت، والمقارنة، وإعلان النتائج. وقد دعت إلى هذا القانون الجديد منظمات المجتمع المدني في السنوات الأخيرة، وصادق عليه الرئيس «بخاري» في فبراير عام ٢٠٢٢م. ويشمل القانون الجديد جوانب تقنية حديثة، مثل: تبني الأدوات التكنولوجية، والبث الإلكتروني للنتائج مباشرة من المراكز، والقرى، وأماكن الإدلاء بالأصوات، مما يزيد من اهتمام مؤسسات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة بمراقبة عملية الانتخابات وسيرورتها. وكشفت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة (INEC)، أنها ستشتري ما لا يقل عن ٢٠٠،٠٠٠ جهاز نظام ثنائي، لاعتماد الناخبين (BVAS)[٥٢]، لإجراء الانتخابات العامة القادمة.

ب- تأهب اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة: أبدت مؤسسات ومنظمات مختلفة شكوكها، حيال قدرة «اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة»، على تنظيم الانتخابات بحرية وشفافية، وخالية من المزاعم والاتهامات، التي اتّسمت بها

(50) JideAjani, "Rabiu Musa Kwankwaso: 'We can Make Nigeria Better by Blocking Wastages'," *Vanguard*, August 29, 2022, https://www.vanguardngr.com/2022/08/rabiu-musa-kwankwaso-we-can-make-nigeria-better-by-blocking-wastages/

(51) INEC, "2023: Get Used to New Electoral Act, We'll Scrupulously Apply the Laws, INEC Chairman Tells Parties," *Independent National Electoral Commission (INEC)*, accessed December 20, 2022, https://inecnigeria.org/2023-get-used-to-new-electoral-act-well-scrupulously-apply-the-laws-inec-chairman-tells-parties/.

(52) Osaretin Osadebamwe, "200,000 Biometric Voters Accreditation System for 2023 Election — INEC," *Nigerian Tribune*, December 22, 2021, https://tribuneonlineng.com/200000-biometric-voters-accreditation-system-for-2023-election-%E2%80%95-inec/.

الانتخابات السابقة. وهناك مخاوف حول ضعف البنية التحتية المحتاجة للعملية اللوجستية والتكنولوجية، التي ستتبناها الهيئة الانتخابية بموجب القانون الجديد، رغم أن الهيئة كشفت عن أن وحدة الاقتراع لانتخابات عام ٢٠٢٣م، بلغت ١٧٦،٨٤٦ وحدة، بزيادة ٥٦،٨٧٢ وحدة اقتراع عن عام ٢٠١٩م[٥٣]. وبموجب هذه الزيادة، ستحتاج الهيئة إلى تجنيد وتدريب ما يقرب من ١,٥ مليون مسؤول أمني، ومسؤول اقتراع (أي حوالي أربعة أضعاف حجم الجيش النيجيري)، بالإضافة إلى وسائل توصيل اللوجستيات إلى مراكز الاقتراع، التي ستعتمد غالبا على الطرق البرية، التي كانت في معظمها غير معبدة، إل جانب صعوبة تشغيل الآليات التكنولوجية في القرى، التي تعاني من انقطاع الطاقة الكهربائية وضعف الأنترنت.

ج- **تراجع اهتمام الشباب الناخبين:** من الملاحظ منذ انتخابات عام ٢٠١٩م الأخيرة، تراجع اهتمام النيجيريين - وخاصة الشباب - بالعملية الانتخابية، بسبب العنف الانتخابي، والمخالفات الانتخابية، والتلاعب بالأصوات لصالح مرشح معيّن، وإعادة تدوير الوجوه القديمة والمألوفة، كمرشحين رئيسين، بالإضافة إلى انعدام الثقة في الحكومة المنتخبة، منذ عام ٢٠١٥م، على أمل إصلاح الأوضاع. ومع ذلك، أثار ترشيح شخصية مثل: «بيتر أوبي»، حماس بعض الشباب، حيث شهدت الهيئة الانتخابية زيادة ملحوظة لعملية تسجيل الناخبين، ومشاركتهم المتزايدة في الأنشطة السياسية، بعد إعلان ترشحه للرئاسة، متزامنة مع مبادرات مؤسسات المجتمع المدني، لتوعية الشباب بحقوقهم، وحثّهم على إبداء استيائهم عبر صناديق الاقتراع. وعلى مستوى المجالس التشريعية، فهناك حوالي ٤٢٢٣ مرشحًا، يتنافسون على ٤٦٩ مقعدًا تشريعيًا (٣٨٠ من هؤلاء المترشحين إناث)، ويعني وجود ١٨ مرشحًا رئاسيا - فقط - للتنافس على أعلى منصب سياسي في البلاد، أن الانتخابات الرئاسية القادمة، ستكون تنافسية، رغم ميل كفة الفوز إلى عدد قليل من المرشحين، وأن من يروم الفوز، مضطر إلى كسب دعم النسبة الكبرى من الناخبين الشباب.

(53) Chinedu Asadu, "2023: INEC Creates Additional 56,872 Polling Units — Total Now 176,846," *The Cable*, June 16, 2021, https://www.thecable.ng/just-in-inec-creates-additional-56872-polling-units-total-now-176846.

د- **انعدام الأمن:** اشتدت أزمات الأمن في السنوات القليلة الماضية، وانتشرت أنشطة المسلحين في شمال الغرب وجنوب الشرق، كما انتشرت أعمال اللصوصية والإرهاب، والصراعات بين الرعاة والمزارعين، والتحريضات الانفصالية، وهذا مما يؤثر في أمن البلاد وأنشطتها الاقتصادية. وشهدت الشهور الماضية زحف الأزمات الأمنية من شمال وسط نيجيريا، إلى جنوب الغرب. وهناك مخاوف من أنَّ «تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية غرب إفريقيا» - وجماعة «بوكو حرام»، وغيرهما من مجموعات قطاع الطرق والاختطاف، لا يزالون يجدون طريقا للوصول إلى الموارد والأسلحة، والتعاون مع عصابات مسلحة أخرى، قد ترتكب أعمال عنف سياسي أثناء الانتخابات، خاصة أن التمرد المسلح للجماعات الانفصالية في جنوب شرق البلاد، أثرت سابقا على عملية تسجيل الناخبين في حكومات محلية كثيرة، ومن المرجح أن تؤثر أيضًا على العملية الانتخابية القادمة. إضافة إلى أن خطورة بعض هذه الصراعات، تكمن في إمكانية استخدامها من قبل السياسيين، لإذكاء التوترات، من أجل كسب الأصوات، كما حدث سابقا في ولايتي «بينوي»، و«بلاتو»، شمال وسط نيجيريا؛ حيث أدّت خطابات السياسيين إلى الانقسام، وشيطنة إثنيات معينة، وأعضاء أحزاب محددة، لتعزيز الدعم الانتخابي.

هـ- **الأزمة الاقتصادية:** أظهرت المؤشرات التنموية والاقتصادية لنيجيريا، منذ السنتين الماضيتين، أداء غير إيجابي؛ إذ احتلت البلاد في تقرير ٢٠٢١/٢٠٢٢م، الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، مرتبة ١٢٣ من بين ١٨٦ دولة، من حيث البنية التحتية عالميا[٥٤]. وفيما يتعلق بالاقتصاد، فلا يزال النفط والغاز يمثلان مصدرًا رئيسا لإيرادات البلاد، ومع ذلك تخسر نيجيريا ٢,٧ مليار ناير يوميًا، بسبب الأعمال الإجرامية في مناطق التنقيب، والخطوط النفطية، مما أدى إلى انخفاض إنتاج النفط الخام إلى أقل من مليون برميل يوميًا، وعدم قدرة البلاد على تلبية حصتها اليومية البالغة ١,٨٢٦ مليون برميل يوميًا، في منظمة البلدان المنتجة للنفط (أوبك). وارتفع معدل التضخم السنوي للشهر العاشر

(54) Olufemi Oyedele, "Issue-based Politics and Economic Development in Nigeria," *The Punch*, November 15, 2022, https://punchng.com/issue-based-politics-and-economic-development-in-nigeria/.

على التوالي، إلى نسبة: ٢١,٣٪ في أكتوبر هذا العام (٢٠٢٢)، من ٢٠,٧٧٪ في سبتمبر عام ٢٠٢٢، و ٢٠,٥٪ في أغسطس، عام ٢٠٢٢م[٥٥].

وشهدت قطاعات مثل التعليم والصحة إضرابات الموظفين؛ بسبب سوء أوضاعهم، والبنى التحتية، وضعف رواتبهم، مما أدى إلى زيادة غير مسبوقة لهجرة الأطباء والمعلمين والمتخصصين في مجالات مختلفة، إلى أوروبا وآسيا. إلى جانب تداعيات التغير المناخي، وتقلبات الطقس، التي شملت غرق المشاريع الزراعية الضخمة، والمدن والأماكن السكنية في فيضانات استمرت أشهرا، الأمر الذي فاقم من أزمة النزوح الداخلي، وتدهور الأوضاع المعيشية. وهذا يعضد الموقف السائد، من أن رئاسات عام ٢٠٢٣م، تتعلق بانتخاب خبير اقتصادي، وقائد متمكن في توزيع الثروة وإدارتها وتنويعها، دون التحيز أو المحسوبية.

و- **الحسابات السياسية:** أثبتت الانتخابات الرئاسية السابقة، والحملات السياسية الجارية، أن الانتخابات الرئاسية النيجيرية لعبة أرقام؛ إذ يجب على المرشح الذي يريد الفوز بالكرسي الرئاسي، أن يحصل على أغلبية الأصوات الإجمالية، و٢٥٪ على الأقل من الأصوات، في ثلثي الولايات النيجيرية. ولذلك تقدّم جميع الأحزاب الرئيسية إعلانات ترشيحها الرئاسية، وفق هذه الحسابات الوطنية والإقليمية، مع إقامة التحالفات في حال الاضطرار لذلك. ولتحقيق الأرقام المطلوبة، فيُتوقع بيع الأصوات في انتخابات عام ٢٠٢٣م، اعتمادا على الدور الذي لعبه المال السياسي في الرئاسات السابقة، واختيار المرشحين أثناء الانتخابات التمهيدية بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ م، وانتخابات حكام الولايات الأخيرة؛ إذ بدلاً من التركيز على مناقشة الأوضاع والحلول المحتملة للقضايا الوطنية، فقد أعطى المرشحون الأولوية لتوزيع النقود والطعام والملابس، والسلع الأخرى، على الناخبين المسجلين.

(55) Oyedele, "Issue-based Politics and Economic Development in Nigeria".

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة المشهد السياسي في نيجيريا، في سياق الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٣م، وتطرقت للسمات البارزة للسياسة النيجيرية، والخارطة الحزبية، والانتشار الجيوسياسي والإثني. واتضح من خلال العرض السابق، أن حادثة عام ٢٠١١م، وتجاهل الحزب المعارض الرئيس للدور الرئاسي للشمال في عام ٢٠١١ م، قد أنهيا النقاش المستقبلي، حول صفقة تناوب السلطة بين الأقاليم والإثنيات، والتي تتبعها نيجيريا منذ العودة إلى الحكم المدني في عام ١٩٩٩م. وهذا يعني أنه أصبح من غير الممكن لأحد، أن يكون رئيسًا لنيجيريا، على أساس اعتبارات عرقية وإقليمية. ومع ذلك، فقد يعزز إلغاء هذه الصفقة، ما تواجهه نيجيريا من توترات إثنية، ومنافسات إقليمية، اعتمادا على أهمية الأغلبية والأرقام؛ إذ يمكن فقط للإقليم الذي يملك أكبر عدد من الناخبين المسجلين أو حلفائه، أن يصبح مرشحه رئيسًا للبلاد.

وأخيرًا، فإن معظم التحديات السياسية، التي تعانيها نيجيريا، ناتجة عن ضعف الحوكمة، وغياب العناصر الأساس للرفاهية الاجتماعية، والشفافية والنزاهة، وضعف تغليب المصالح المشتركة بين جميع الأقاليم. وفيما يتعلق بالمرشحين الرئاسيين؛ فتؤشر ملفاتهم الشخصية، وشعبيتهم، ومستوى ثرائهم، على أن المنصب الرئاسي في عام ٢٠٢٣ م، سيكون من نصيب أحد هؤلاء الثلاثة: «أحمد تينوبو» (لأنه من الحزب الحاكم الذي يملك ميزة شغل المنصب حاليا، والهيكل السياسي في جميع أنحاء نيجيريا)، أو «أتيكو أبو بكر» (لأن حزبه المعارض قد شارك في تشكيل العمليات السياسية في نيجيريا الحالية، ولديه موارد مادية، ودعم من ولايات شمالية)، أو «بيتر أوبي» (وهو المفضل لدى الشباب النيجيريين، الذين يطالبون بوجوه سياسية جديدة، تنهي عصر العراب في السياسة النيجيرية، وله شعبية بين سكان جنوب شرق نيجيريا، الذين اعتقدوا أنهم تعرضوا للتهميش السياسي منذ عام ١٩٩٩م، وأنه قد حان دورهم لشغل منصب الرئاسة).

عن الكاتب

د. حكيم ألادي نجم الدين، باحث نيجيريّ مهتم بالتحولات السياسية والقضايا الاجتماعية والتعليمية في افريقيا. حاصل على دكتوراة في الأصول الاجتماعية والقيادة التعليمية من احدى الجامعات الماليزي. نشر العديد من الدراسات بشأن قضايا سياسية وتنموية واجتماعية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يدير حاليا مركز «الأفارقة للدراسات والاستشارات»، وهي مؤسسة بحثية استشارية في لاغوس نيجيريا.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

مؤسسة غير حكومية مستقلة مقرها مدينة الرياض، بالمملكة العربية السعودية. وقد تأسس المركز عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، من قِبَل مؤسسة الملك فيصل من أجل الحفاظ على إرث المغفور له الملك فيصل ومواصلة رسالته النبيلة في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. يُعدُّ المركز منصة للبحوث والدراسات الإسلامية والمعاصرة، تجمع الباحثين ومراكز الأبحاث من المملكة وحول العالم، من خلال المؤتمرات وورش العمل والمحاضرات، وإنتاج ونشر الأعمال الأكاديمية، وأيضًا من خلال الحفاظ على المخطوطات الإسلامية. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة النقاشات والاهتمامات الأكاديمية، مُتتبّعا إسهامات المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، والفنون، والآداب قديماً، وحديثاً.

تضم إدارة البحوث بالمركز مجموعة من الباحثين المرموقين والواعدين الساعين إلى إنتاج أبحاث وتحليلات متعمقة في مختلف المجالات، كالدراسات الثقافية، وعلم الاجتماع الاقتصادي، والدراسات الإفريقية، والدراسات الآسيوية، بالإضافة إلى الدراسات اليمنية.

يحتوي المركز على المكتبة التي تحتفظ بمخطوطات إسلامية نفيسة، وقواعد بيانات ضخمة في مجال العلوم الإنسانية، كما يضم إدارة المتاحف التي تحتوي على ست مجموعات قيمة يحفظها المركز، ويحتوي كذلك على متحف الفن العربي الإسلامي. ويضم المركز «دار الفيصل الثقافية»، وهي ذراعه التنفيذية فيما يتصل بصناعة النشر؛ حيث تقوم الدار بإصدار الكتب والمجلات الثقافية والمحكَّمة، كما يضم «دارة آل فيصل» التي تُعنى بتوثيق سيرة الملك فيصل وأبنائه، وحفظ تراثه.

لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة موقع المركز https://kfcris.com/ar

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٥٥٥٥٠٤ (١١ ٩٦٦+) - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com